الاحتجاج بالحديث النبوي الضعيف دراسة تحليلية تطبيقية

Protesting with Weak Prophetic Hadith: An Analytical and Applied Study

[1] د. سامح عبد الهادي
s.abdelhade@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2026/06/21 تاريخ القبول: 2026/09/10 تاريخ النشر: 2026/11/06

ملخص:

إن الاحتجاج بالحديث الضعيف من أهم المسائل التي جرى فيها اختلاف شديد بين علماء عصرنا، وقد بين البحث أن الحديث الضعيف مراتب، وأن الضعيف الذي لم يشتد ضعفه صالح للاحتجاج بشروط، منها: أن لا يوجد ما يدفعه، وأن لا يخالف أصلاً عاماً، أو قول صحابي، وقد خلص البحث إلى عدد من النتائج المهمة، منها: أن الاحتجاج بالحديث الذي لم يشتد ضعفه لا يجعله صحيحاً، وأن الاحتجاج والتصحيح مسألتان مختلفتان، وأن الاحتجاج بالضعيف في الفقه والفضائل منهج عامة أهل العلم، من المحدثين والفقهاء.

الكلمات المفتاحية: الحديث النبوي، خفيف الضعف، الاحتجاج، الحديث الصحيح، منهج.

Abstract:

"The citation of weak Hadith is one of the most critical issues over which contemporary scholars have intensely disagreed. This research demonstrates that weak Hadith has varying degrees, and that the weakly authenticated Hadith—whose weakness is not severe—is valid to be cited as evidence under specific conditions. These include: the absence of contradicting evidence, and that it does not oppose a general foundational principle or a Companion's saying. The study concluded with several important findings, including: citing a Hadith whose weakness is not severe does not render it authentic (Sahih), citation and authentication are two distinct matters, and citing weak Hadith in jurisprudence (Fiqh) and virtuous deeds (Fada'il) is the approach of the majority of scholars, including both Hadith scholars (Muhaddithin) and jurists (Fuqaha)."

Keywords: Prophetic Hadith, Weakly Authenticated Hadith (Lightly Weak), Citation, Authentic Hadith (Sahih), Methodology.

المقدمة

إن احتجاج الفقهاء والمحدثين بالحديث الضعيف في الأحكام والعقائد والفضائل، أمرٌ ملفت يحتاج إلى دراسة، خاصة وقد ورد هذا عن كبار الأئمة، وله حضور واسع في كتبهم وشروحهم، من تفسير، وحديث، ورقائق، وغيرها، مما يدل على أن للتعامل مع الحديث الضعيف منهجية لابد من دراستها وفهمها.

ولقد اشتهرت في الأوساط العلمية المعاصرة دعوى اتفاق العلماء على عدم جواز الاحتجاج بالحديث الضعيف في العقائد والأحكام، وأن جمهورهم أجاز العمل به في فضائل الأعمال، والترغيب والترهيب بضوابط شديدة، بل ذهب بعض أهل العلم في عصرنا إلى المنع المطلق، مستدلين بما نُسب إلى بعض المحدثين من عدم الاحتجاج به[1]، ولقد كانت بداية تلك المبالغة في نفي الاستدلال بالحديث الضعيف متزامنة مع نشأة مدرسة أهل الحديث في الهند في القرن الثالث عشر، ثم انتقل هذا إلى البلاد الإسلامية الأخرى، وكثر حتى ظُنَّ أن هذا هو المنهج الصحيح[2].

إن هذا الكلام المشهور في الأوساط العلمية يجعل الناظر يقع في تناقض عند تعارض الكلام النظري مع الواقع العلمي، ولقد كُتبت أبحاث كثيرة حول الاحتجاج بالحديث الضعيف، كان منطلقها تلك الدعوى التي اشتهرت في الأوساط العلمية المعاصرة، لذلك فإن كثيراً منها لن تجد فيه ضالتك، بل ستخرج بتصوُّر منطقي، وهو أن سلفنا من العلماء كانوا يتساهلون في الأخذ بالحديث الضعيف، ويملؤون به كتبهم، وأنه لابد من تنقيح كتب التراث، وإعادة النظر في الفقه والأحكام وغيرها، وقد يستدلون بقول الشافعي: "إذا صح الحديث فهو مذهبي"[3].

وفي المقابل، قد يتساهل بعض المشتغلين في علوم الشريعة ممن ليس له دراية بعلم الحديث، فيأخذ بالحديث الضعيف جملة من غير ضابط، ويستدلُّون على فعلهم بما ثبت عن الأئمة من الاحتجاج به.

من هنا، جاء هذا البحث ليضع بين يدي القارئ بياناً لطريقة أهل العلم في تناول الحديث الضعيف، والعمل به، إذ ليس كل ضعيفٍ يردُّ بإطلاق، بل إن للعلماء مسالك علمية رصينة تبيِّنُ دقة هذا المنهج وضوابطه.

أهمية الدراسة

تظهر أهمية الدراسة في كونها تتناول موضوع العمل بالحديث الضعيف، والاحتجاج به في مختلف علوم الدين.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الآتي: ما المنهج الذي اعتمده العلماء عند احتجاجهم بالحديث الضعيف؟ ويندرج تحت هذا السؤال عدة أسئلة:

1- هل كل حديث ضعيف يجوز الاحتجاج به؟

2- متى يجوز الاحتجاج بالحديث الضعيف؟

أهداف الدراسة

تظهر أهداف الدراسة في الآتي:

1- بيان أنواع الحديث الضعيف وما يجوز الاحتجاج به منها

2- بيان الفرق بين تضعيف الحديث والاحتجاج به

3- بيان منهج العلماء في التعامل مع الحديث الضعيف

الدراسات السابقة

هناك دراسات كثيرة تناولت موضوع الاحتجاج بالحديث الضعيف، من أبرزها:

1- بحث بعنوان: أقوال العلماء في العمل بالحديث الضعيف عرض ونقد وترجيح، للباحث نايف قبلان العتيبي، نشرته جامعة الأزهر عام 2000م، وقد توصل فيه الباحث إلى المنع المطلق من العمل بالحديث الضعيف.

2- بحث بعنوان: العمل بالحديث الضعيف تطبيقات من سنن الترمذي، للباحثة مريم رفعت فوزي عبد المطلب، نشرته جامعة عين شمس عام 2015م، وهو من أكثر الأبحاث التي تقاطعت مع هذا البحث، إذ توصلت فيه الباحثة إلى جواز العمل بالحديث الضعيف في الأحكام والفضائل، ولكنها لم تستوعب الأمور التي يتقوى فيها الضعيف، كما أنها لم تحقق القول فيمن نسب إليهم المنع من العمل بالضعيف.

3- بحث بعنوان: حكم العمل بالحديث الضعيف، للباحث هشام يسري محمد العربي، نشرتها مجلة البحوث والدراسات الشرعية عام 2015، وقد قرر فيه الباحث جواز العمل بالحديث الضعيف في الأحكام والفضائل، ولكنه لم يحقق القول فيما نسب إلى بعض العلماء من المنع من العمل بالضعيف مطلقاً، بل جرى على ما تناقله بعضهم في كتبهم، ودار بحثه حول بيان معنى الضعيف الذي كان الإمام أحمد يعمل به، ومناقشة الذين ذهبوا إلى المنع من العمل بالضعيف.

ويتميز هذا البحث عن غيره بما يلي:

1- قسَّم الحديث الضعيف تقسيماً واضحاً، وبين مذاهب العلماء في التعامل معه، وحقق القول فيما نسب إلى بعضهم من عدم الأخذ به مطلقاً، وبين أن العمل بالضعيف في مختلف أبواب العلم هو ما عليه أكثر أهل العلم، خلافاً لما انتشر وذاع من أن أكثرهم يأخذ به في الفضائل دون الأحكام.

2- وضَّح الفرق بين تضعيف الحديث، والاحتجاج به، إذ إن القول بضعف الحديث، لا يعني بالضرورة كونه غير حجة، وبيَّن الأمور التي يتقوى فيها الضعيف ليكون حجة عند أهل العلم.

3- دعَّم الباحث بحثه بالأمثلة التوضيحية التطبيقية.

منهج الدراسة

اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج التحليلي، الوصفي، والنقدي، إذ قام بدراسة أقوال الأئمة في العمل بالضعيف، وقارن بينها وبين المنهج التطبيقي لهم، ونقد الأقوال الذائعة المتعلقة بعمل أهل العلم بالضعيف، وقدم أمثلة تبين عمل أهل العلم بالضعيف، وأسباب احتجاجهم به.

خطة الدراسة

المقدمة

المبحث الأول: مراتب الحديث الضعيف

المطلب الأول: الضعيف المنجبر بالمتابعات

المطلب الثاني: الضعيف الذي يتقوَّى بغير المتابعات

المطلب الثالث: الضعيف الذي ليس له عاضد

المطلب الرابع: الضعيف شديد الضعف

المبحث الثاني: تحقيق مسألة الاحتجاج بالضعيف

المطلب الأول: بيان المقصود بالضعيف المحتج به عند الأئمة

المطلب الثاني: الفرق بين صحة الحديث وثبوت المعنى

المطلب الثالث: اتفاق الأئمة على العمل بالضعيف في الجملة

المطلب الرابع: نقد ما نسب إلى بعض العلماء برفض الضعيف مطلقاً

خلاصة بأهم النتائج

فهرس المراجع

.....

المبحث الأول: مراتب الحديث الضعيف

الضعيف: هو الحديث الذي لم تجتمع فيه جميع صفات الحديث الصحيح، ولا صفات الحديث الحسن[4]، ورجحت احتمالية عدم ثبوته عن النبي صلى الله عليه وسلم، مع كون الأمر محتملاً للعكس، ولكن بنسبة أقل، وكلما اشتدَّ ضعف الحديث ضعفت احتمالية ثبوته عنه صلى الله عليه وسلم، ولا يقطع في الحديث الضعيف بأنه كذب، إذ قد يكون صدقاً في نفس الأمر[5]، وقد فرَّق العلماء بين ما يمكن

أن يرتقي منها للحسن لوجود الجابر، وما يمكن قبوله مع عدم الجابر، وما لا يمكن قبوله، وذلك بحسب قوة الضعف، ويمكن أن يقسم الضعيف بناء على هذا إلى ثلاثة أقسام:

المطلب الأول: الضعيف المنجبر بالمتابعات

وهو الذي ذهب كثير من أهل العلم إلى تسميته إذا اعتضد بغيره بالحسن، كالترمذي[6]، وابن الصلاح[7]، أو الحسن لغيره، كابن حجر[8]، وقد وصفه من وصفه بالحسن باعتبار ما حصل له من عاضد جعل الحديث مقبولاً محفوظاً، فهو حسن باعتبار المجموع لا أن سنده أصبح حسناً، وهو عندهم مع كونه مقبولاً إلا أنه دون منزلة الحسن لذاته[9].

وقد بين أهل العلم ما يصلح من الضعيف أن ينجبر بغيره، فقالوا بأن الحديث إن كان ضعفه ناشئاً عن قدح في الحفظ والضبط، كالغفلة، وكثرة الغلط، وسوء الحفظ، والاختلاط، والوهم، فإنه يجبر بمجيئه من وجهٍ آخر؛ لمعرفتنا عندها بأن راوي الطريق الأول لم يختل ضبطه فيه، ويرتقي عندها إلى درجة الحسن لغيره[10].

وكذلك إن كان ضعفه بسبب إرسال، أو تدليس، أو جهالة لبعض رواته؛ فإن ضعفه يزول بمجيئه من وجه آخر، ويصبح حسناً لغيره؛ للعاضد الذي عضده[11].

قال الترمذي: "وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث حسن فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويروى من غير وجه نحو ذاك، فهو عندنا حديث حسن"[12]، وذكر ابن رجب عن أحمد أنه كان يقول: حديث حسن، وأنه كان يحتج بالضعيف الذي لم يرد خلافه، وأن مراده بالضعيف قريب من مراد الترمذي بالحسن[13]، ونقل الترمذي في العلل الكبير عن البخاري إطلاقه (الحسن) على حديث حسن لغيره[14]، وقال النووي: "إذا روي الحديث من وجوه ضعيفة، لا يلزم أن يحصل من مجموعها حسن، بل ما كان ضعفه لضعف حفظ راويه الصدوق الأمين؛ زال بمجيئه من وجه آخر، وصار حسناً، وكذا إذا كان ضعفه بالإرسال؛ زال بمجيئه من وجه آخر، وأما الضعف لفسق الراوي فلا يؤثر فيه موافقة غيره، والله أعلم"[15].

ومما ينبه عليه أن هذا القسم المنجبر يختلف أهل العلم كثيراً في أحكامهم عليه، فمنهم من يحسنه، ومنهم من يرى ضعفه[16]، وهذا مبني على رأي كل واحد منهم في صلاحية الإسناد العاضد، ولكنهم في الجملة متفقون على تحسين الحديث بالمتابعات الصالحة.

المطلب الثاني: الضعيف الذي يتقوَّى بغير المتابعات

كأن يتقوَّى بموافقة ظاهر القرآن، أو باجتهادات الصحابة، أو بجريان العمل، أو الفتوى به، أو باستدلال المجتهد به، وهذا النوع من الضعيف يبقى ضعيفاً، ولا يقال بأنه حسن، ولكنه أقوى من غيره من الضعيف[17].

المطلب الثالث: الضعيف الذي ليس له عاضد

وليس مكذوباً ولا شاذًّا، وهو أنواع كثيرة جداً[18]، وهو الذي روي استحباب العمل به في فضائل الأعمال عن عدد من المتقدمين، منهم أحمد[19]، وابن مهدي[20]، وابن المبارك[21]، ونقله غير واحد عن جماهير العلماء من المحدثين والفقهاء[22]، قال النووي: "اتفق العلماء على جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال"[23]، ونقل السخاوي عن ابن حجر ثلاثة شروط للعمل بالحديث الضعيف[24]، أولها: أن لا يكون ضعفه شديداً، والثاني: أن يندرج تحت أصل كلي معمول به، والثالث: أن لا يعتقد عند العمل به أنه ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم، بل يعمل به احتياطاً.

المطلب الرابع: الضعيف شديد الضعف

بين أهل العلم أن الحديث إن كان ضعفه ناشئاً عن قدح في العدالة، كالكذب على النبي صلى الله عليه وسلم، أو التهمة به، أو الكذب في الحديث مع الناس، أو الفسق، أو الابتداع بمكفر ونحو ذلك، أو كان ناشئاً عن الغفلة الشديدة، فإنه لا تؤثر فيه كثرة الطرق، ولا ينجبر بحال، ولا يصلح للاحتجاج ولا للاعتبار، وكذلك من فحش غلطه، وتركه الناس، فإنه لا يقبل حديثه بحال[25]، وكذلك الحديث الشاذُّ، ومثله المنكر[26]، وقد أخرج الترمذي من الضعيف المنجبر الحديثَ الشاذّ، وما كان في إسناده متهم بالكذب[27]، وقال أحمد: "الحديث عن الضعفاء قد يحتاج إليه في وقت، والمنكر أبداً منكر"[28]، وقال أبو داود: "ولا يحتج بالحديث الذي احتج به إذا كان الحديث غريباً شاذاً"[29].

المبحث الثاني: تحقيق مسألة الاحتجاج بالضعيف (الاحتجاج بالحديث الضعيف)

سيبين هذا المبحث المقصود بالاحتجاج بالحديث الضعيف، والفرق بين ذلك وبين تصحيح الحديث وتضعيفه، وذلك خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: بيان المقصود بالضعيف المحتج به عند الأئمة

إن عامة أهل العلم من المحدثين والفقهاء يحتجون بالحديث الضعيف في الجملة، ويقصد بالضعيف المحتج به عندهم: الحديث المرسل، والحديث الضعيف إذا انجبر بغيره من المتابعات

والشواهد، وهو الحسن لغيره، والحديث الضعيف المنجبر بما ليس بحديث، والحديث الضعيف غير شديد الضعف إذا لم يوجد ما يدفعه، ولم يخالف أصلاً عاماً، ولهم في كل هذا اعتبارات، وتفصيل، وقد يخالف بعضهم الآخر في بعض الجزئيات، وقد يقيدون العمل بالضعيف ببعض التقييدات، وفيما يلي تفصيل ذلك:

إن أشهر من روي عنه الاحتجاج بالحديث الضعيف: أحمد، وأبو داود، فأما أحمد فقد ذكر أهل العلم أن من أصول مذهبه الأخذ بالمرسل والضعيف إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه، وفسَّروا ذلك بما لم يشتدَّ ضعفه، ولم يكن في الباب ما يدفعه من أثر أو إجماع، وعدُّوا الضعيف عنده قسماً من أقسام الحسن، إذ لم يكن يقسم الحديث إلا لصحيح وضعيف، والضعيف عنده مراتب[30].

وقد اختلف عن أحمد في الضعيف الذي يعمل به، فقد نقل عنه قوله: " إذا روينا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الحلال والحرام شددنا فِي الأسانيد وإذا روينا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي فضائل الأعمال ومالا يضع حكما ولا يرفعه تساهلنا في الأسانيد"[31] ويفهم من هذا الكلام أنه لا يحتج بالضعيف في الحلال والحرام، وأنه لا يثبت مستحباً أو غيره، ويعمل به في فضائل الأعمال.

ونقل عنه قوله: "ابن لهيعة ما كان حديثه بذاك، وما أكتب حديثه إلا للاعتبار والاستدلال، إنما قد أكتب حديث الرجل، كأني أستدل به، مع حديث غيره يشده، لا أنه حجة إذا انفرد"[32]، ويفهم من هذا النقل أنه يحتج به إذا لم يكن شديد الضعف، وجاء من وجه آخر، وأن الاحتجاج به يكون لاعتضاضه بما يرجح احتمال ثبوته، وهذا ما يسمى بالحسن لغيره.

والقول باحتجاج أحمد بالحسن لغيره هو ما ذهب إليه ابن تيمية في كلامه عن مذهب الإمام أحمد"[33].

كما نقل عن أحمد أيضاً العمل بالضعيف الذي ليس في الباب ما يدفعه، قال الخلال: " كان مذهبه إذا ضعف إسناد الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مال إلى قول أصحابه، وإذا ضعف إسناد الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن له معارض قال به"، ونقل عنه أن الأحاديث إن كانت مضطربة ولم يكن لها معارض قال بها، وقال أحمد: "طريقتي في المسند لست أُخالف ما فيه ضعف إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه"[34]، وقد ثبت عنه الاحتجاج بالضعيف، ومن ذلك قوله بوجوب كفارة إتيان الحائض، مع أن الحديث في ذلك مضطرب[35].

وخلاصة مذهب الإمام أحمد في الضعيف أنه يحتج به إن كان حسناً لغيره، أو كان ضعيفاً غير شديد الضعف، وليس في الباب شيء يدفعه، وغالب الأحاديث التي يحتج بها أحمد من النوع الأول، إذ إن كثيراً منها غالباً ما تعضد بما يقويها من ضعيف آخر، أو أصل عام من أصول الشريعة[36]، وإذا كان أحمد

يحتج بالضعيف غير شديد الضعف، فإن احتجاجه بالضعيف المنجبر بما ليس بحديث من باب أولى، وقد يكون هذا النوع داخلاً في الحديث غير شديد الضعف الذي نسب أهل العلم العمل به لأحمد.

وأما أبو داود فقد ورد عنه في رسالته إلى أهل مكة ما يفيد أخذه بالحديث الضعيف الذي لم يشتدَّ ضعفه[37]، وأخذه بالمرسل، ونقل هذا عن العلماء، وذكر منهم: سفيان الثوري، ومالك بن أنس، والأوزاعي، والشافعي، وأحمد[38]، ومن كلام أبي داود يفهم أن الأخذ بالضعيف والمرسل، والاحتجاج بهما هو المعروف، والمعمول به عند العلماء.

ونُقل القول بتقديم الحديث الضعيف والمرسل على الرأي والقياس عن أبي حنيفة، إذا لم يجد في الباب غيره، ولا يحل القياس مع وجوده عنده[39].

وثبت عن مالك الأخذ بالحديث الضعيف، ويدل عليه تقديمه الحديث المرسل والمنقطع والبلاغات وقول الصحابي على القياس، وكتابه الموطأ أكبر شاهد على ذلك[40]، قال ابن عبد البر: "وأصل مذهب مالك رحمه الله والذي عليه جماعة أصحابنا المالكيين أن مرسل الثقة تجب به الحجة ويلزم به العمل"[41].

وثبت أيضاً عن الشافعي أخذه بالمرسل شريطة أن يكون المُرسِل من كبار التابعين، وأن لا يرسِلَ عمن إرساله عن مجهول أو مجروح، وأن لا يخالف المرسِلُ الحفاظ في حديث شاركهم فيه، وأن يُعضَدَ الحديث المرسل بعاضِدٍ يقويه من شاهدٍ مسند بمعناه عن حفاظٍ مأمونين، أو بحديثٍ مرسلٍ آخر موافق له يروى من غير طريق المرسِل الأول، أو يوجد ما يوافقه من كلام بعض الصحابة، فيستدلُّ به على أن للمرسَل أصلاً صحيحاً، أو يكون الحديث مما عليه عمل عامة أهل العلم وقالوا به، مما يدل على أن له أصلاً استندوا عليه[42]، وقد ثبت عن الشافعي العمل بالضعيف في الأحكام، وسيأتي الحديث على ذلك بالتفصيل قريباً.

وهذا القول يتقاطع مع الذي قال به ابن القطان، فقد نقل ابن حجر عن ابن القطان قوله بالأخذ بالحديث الضعيف والعمل به في الأحكام إذا كثرت طرقه، وعضده اتصال عمل، أو موافقة شاهد صحيح، أو ظاهر القرآن، فإن خلا مما ذكر فإنه لا يعمل به إلا في فضائل الأعمال، وأيَّده ابن حجر واستحسن قوله[43]، فقصر العمل بالضعيف الذي لا جابر له يقويه على الفضائل دون الأحكام، وهذا ما يفهم من صنيع ابن دقيق العيد، وابن حجر، والسخاوي، وأضرابهم[44].

وخلاصة ما ذهب إليه الشافعي أن الحديث المرسل يصير حسناً إذا اعتضد بمتابعة صالحة، ويكون حجة بذلك، وأنه إن لم تكن له متابعة صالحة، وكان له ما يعضده من كلام بعض الصحابة، أو جرى عليه العمل؛ فإنه يكون صالحاً للاحتجاج عند إذن.

وأما كلام ابن القطان فيفهم منه أن الحديث الذي ينجبر بكثرة الطرق، أو عضده اتصال عمل، أو وافق شاهداً صحيحاً، أو ظاهر قرآن، فإنه يكون حجة، ويعمل به في الأحكام، ولم يصرح بأنه يصير بذلك حسناً أو لا، فإن خلا الحديث من هذه الأمور العاضدة فإنه لا يعمل به إلا في فضائل الأعمال، وهذا ما استحسنه ابن حجر.

وروي القول بعدم الأخذ بالحديث الضعيف مطلقاً في الأحكام والفضائل عن عدد من الأئمة[45]، وسيناقش البحث بعد قليل صحة ما نسب إليهم وإلى غيرهم من عدم الأخذ بالحديث الضعيف مطلقاً.

ويتضح من النصوص والكلام المذكور آنفاً أن عامة أهل العلم يحتجون بالحديث الضعيف في الجملة، ويقصد بذلك: المرسل، والضعيف الذي لم يشتدَّ ضعفه، وأما ما ورد عن الشافعي وابن القطان فيفهم منه قبولهم العمل بالحديث الضعيف في الأحكام إذا انجبر، ونازع من قصرَ العمل بالضعيف في فضائل الأعمال، فزعموا أن ما ذهبوا إليه هو قول الجمهور[46].

نعم، نُقل استحباب الأخذ بالحديث الضعيف، والعمل به في فضائل الأعمال عن عدد من المتقدمين[47]، ونقله غير واحد عن جماهير العلماء من المحدثين والفقهاء[48]، قال النووي: "اتفق العلماء على جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال"[49]، لكن هذه النقول لا تعني ذهاب الجمهور إلى قصر العمل بالضعيف في الفضائل دون الأحكام، والفرق ظاهر بين اتفاقهم على العمل به في الفضائل، وقصر العمل به في الفضائل دون غيرها.

المطلب الثاني: الفرق بين صحة الحديث وثبوت المعنى

إذا أمعنا النظر في كلام المحدثين، سنجد أنهم يتكلمون على الحديث من حيث الصحة والضعف، بناء على طريقتهم في تقسيم الحديث، وشروطهم التي وضعوها صيانة للحديث من أي خطأ مهما دقَّ أو صغر، وهذا في الحقيقة ميدانهم الذي لا ينافسون فيه، وإذا نظرنا للفقهاء سنجد أنهم يحتجون بالضعيف، مع أنهم يضعفونه، مما يورث عند الناظر في صنيعهم تعارضاً ظاهراً بين القول والعمل، وتأمل مثلاً قول الإمام أحمد في حديث ابن عمر: أن غيلان أسلم وعنده عشرة نسوة[50]، قال: "ليس بصحيح والعمل عليه"[51].

والتحقيق أنه لا تعارض بين تضعيف الحديث والعمل به، فالمحدثون ومثلهم الفقهاء يريدون بضعف الحديث عدم اكتمال شروط صحته، فهو بهذا الاعتبار ليس حديثاً صحيحاً، وأما صنيع الفقهاء من احتجاج به، وتصحيح للعمل به فهو باعتبار:

1- ما ظهر لهم من ثبوت الحديث، وثبوت المعنى الذي يحمله إذا انجبر بمتابعة صالحة، قال ابن تيمية: " وذكرنا أنَّ الكلام في الحديث تعليلًا وتضعيفًا شيء، وأنَّ العمل به والاحتجاج به شيء آخر؛ وأنَّ أهل الحديث يريدون بالضعيف كثيرًا ما لم يكن قويًّا صحيحًا، وإن كانت الحجَّة تُوجب العملَ به، وعبارتُه إنما تدلُّ على أنه ليس بتامِّ القوة، وهذا صحيح، لكن إذا انجبر هذا الضعيف بالطريق الأخرى صار بمنزلة القوي"[52]، وهذا فيما يتعلق بالضعيف المنجبر بغيره من المتابعات، وقد كان أحمد يكتب حديث الرجل الضعيف، فيسأل عن ذلك فيقول: "أعرفه أعتبر به"[53]، وسئل عن الضعفاء؟ قال: "قد يحتاج إليهم في وقت"[54]، وقال: "ابن لهيعة ما كان حديثه بذاك، وما أكتب حديثه إلا للاعتبار والاستدلال، إنما قد أكتب حديث الرجل، كأني أستدل به، مع حديث غيره يشده، لا أنه حجة إذا انفرد"[55].

ومما ينبغي التنبيه عليه أن العلماء ذكروا ما يصلح للاعتبار من الطرق الضعيفة، فذكروا أن صلاحيتها تقوم على أساسين اثنين، **الأول: صلاحية الراوي**، وذلك بأن يكون الراوي الضعيف لم يبلغ حديثه في الضعف درجة السقوط، **والثاني: صلاحية الحديث ذاته**، فيعتبر بكل ما لم يثبت أنه كذب، أو منكر، أو خطأ[56]، كما أنهم لا يعتدون بالواهي وإن كان ألف طريق، قال أحمد: "الحديث عن الضعفاء قد يحتاج إليه في وقت، والمنكر أبداً منكر"[57].

ومن الأمثلة على الحديث الذي يرتقي للحسن بمجموع طرقه حديث هشام بن عمار قال: حدثنا عيسى بن يونس، قال: حدثنا يوسف بن إسحاق، عن محمد بن المنكدر، عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "أنت ومالك لأبيك"، فقد رواه ابن ماجه من طريق هشام بن عمار عن عيسى بن يونس[58]، وهشام صدوق مقرئ، كبر فصار يتلقن، فحديثه القديم أصح[59]، وهو ممن لا يحتمل تفرده، ولكنه توبع، إذ روى الحديث عن عيسى بن يونس بنفس الإسناد: عبد الله بن يوسف التنيسي[60]، وهو ثقة متقن، من أثبت الناس[61]، ومع هذا فقد أعل الطبراني الحديث بتفرد عيسى بن يونس عن يوسف بن إسحاق[62] ولكن للحديث طرق غير هذا[63]، ارتقى بها ليصير حسناً صحيحاً.

2- عدم وجود ما يدفعه من نص أو قول صحابي، وليس بالحديث الباطل، ولا المنكر، ولا في روايته متهم بحيث تردُّ روايته، فمثل هذا الحديث وإن كان الظن بنسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم ضعيفة، فإنه يبقى خيراً من القياس؛ لاحتمال أن يكون الراوي الضعيف رواه صحيحاً، وأن يكون المعنى ثابتاً في حقيقة الأمر، والعمل به فيه احتياط[64]، ومن أمثلة هذا حديث: "عشرة من الفطرة"[65].

3- ما ظهر لهم من ثبوت المعنى الذي يحمله هذا الحديث إذا احتفت به قرائن تدل على أن له أصلاً قوي الظن بثبوته وليست من جنس المتابعات، كظاهر قرآن، أو عضده شاهد، أو كلام لبعض الصحابة، أو جرى عليه العمل، أو استدل به المجتهد، أو أفتى به، فهذه القرائن لا ترفع الحديث إلى الحسن، ولكنها تثبت أن له أصلاً، وتجعل منه حجة عند عامة أهل العلم، قال ابن رجب: " واعلم أنه لا تنافي بين كلام الحفاظ، وكلام الفقهاء في هذا الباب، فإن الحفاظ إنما يريدون صحة الحديث المعين إذا كان مرسلاً، وهو ليس بصحيح، على طريقتهم، لانقطاعه وعدم اتصال إسناده إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وأما الفقهاء فمرادهم صحة ذلك المعنى الذي دل عليه الحديث، فإذا عضد ذلك المرسل قرائن تدل على أن له أصلاً قوِيَ الظن بصحة ما دل عليه، فاحتج به مع ما احتف به من القرائن"[66]، وهذه طائفة من الأمثلة تبين ذلك:

فمثال ما **جاء موافقاً لظاهر القرآن حديث**: "إذا رأيتم الرجل يعتاد المساجد فاشهدوا له بالإيمان"[67]، جاء موافقاً لظاهر قوله تعالى: {إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ} [التوبة: 18]، فهذا الحديث حجة وإن لم يكن صحيحاً.

ومن الأمثلة على **الضعيف الذي جرى عليه العمل وتلقته الأمة بالقبول**، حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: "كل طلاق جائز، إلا طلاق المعتوه المغلوب على عقله"، قال أبو عيسى الترمذي: "هذا حديث لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث عطاء بن عجلان، وعطاء بن عجلان ضعيف ذاهب الحديث، والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم، أن طلاق المعتوه المغلوب على عقله لا يجوز، إلا أن يكون معتوهاً يفيق الأحيان، فيطلق في حال إفاقته"[68]، وهذا النوع من الضعيف حجة عند أهل العلم، يقول السخاوي: "وكذا إذا تلقت الأمة الضعيف بالقبول يعمل به على الصحيح، حتى إنه ينزل منزلة المتواتر في أنه ينسخ المقطوع به ; ولهذا قال الشافعي - رحمه الله - في حديث: "لا وصية لوارث"[69] : إنه لا يثبته أهل الحديث، ولكن العامة تلقته بالقبول، وعملوا به حتى جعلوه ناسخاً لآية الوصية له"[70].

ومن الأمثلة على **الضعيف الذي قال به بعض الصحابة:** حديث المغيرة بن شعبة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: "توضأ ومسح على الجوربين والنعلين"[71]، قال أبو عبد الرحمن النسائي: " ما نعلم أن أحداً تابع أبا قيس على هذه الرواية، والصحيح عن المغيرة: أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين والله أعلم"[72]، وقال أبو داود: "كان عبد الرحمن بن مهدي لا يحدث بهذا الحديث؛ لأن المعروف عن المغيرة أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين، قال أبو داود: "وروي هذا أيضاً عن أبي موسى الأشعري، عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنه مسح على الجوربين، وليس بالمتصل ولا بالقوي، قال أبو

داود: ومسح على الجوربين: علي بن أبي طالب، وابن مسعود، والبراء بن عازب، وأنس بن مالك، وأبو أمامة، وسهل بن سعد، وعمرو بن حريث وروي ذلك، عن عمر بن الخطاب، وابن عباس"[73].

ومن الأمثلة على **الضعيف الذي يتقوى بالشواهد** حديث عبد الرحمن بن مسعود، قال: جاء سهل بن أبي حثمة إلى مجلسنا، قال: أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إذا خرصتم فجذوا ودعوا الثلث، فإن لم تدعوا، أو تجذوا الثلث فدعوا الربع"[74]، وهو حديث ضعيف، مداره على عبد الرحمن بن مسعود، وهو مقبول[75]، وله شواهد من حديث عائشة أم المؤمنين[76]، وعتَّاب بن أسيد[77]، وابن عباس[78]، قال الترمذي: "والعمل على حديث سهل بن أبي حثمة عند أكثر أهل العلم في الخرص، وبحديث سهل بن أبي حثمة، يقول أحمد، وإسحاق"[79].

وأما الأمثلة على الضعيف الذي يتقوى باستدلال المجتهد به فهي تتداخل مع الأحاديث التي تلقاها أهل العلم أو بعضهم بالقبول، وهي كثيرة جداً، حرص أصحاب السنن عند إدخالها في كتبهم أن يكون الحديث مما احتج به فقيه أو عمل به[80].

وعامة ما يحتج به الفقهاء إنما هو من الضعيف المنجبر بالمتابعات، أو بهذا الذي احتفت به قرائن تثبت معناه، وأما الضعيف الذي يفتقر إلى العاضد فقد أنكر بعضهم كونه صالحاً لإثبات حكم من الأحكام، قال شيخ الإسلام: "ولم يقل أحد من الأئمة إنه يجوز أن يجعل الشيء واجباً أو مستحباً بحديث ضعيف، ومن قال هذا فقد خالف الإجماع"[81]، وقصر طائفة منهم العمل به على الفضائل، كابن القطان، وابن حجر، وغيرهم، والنزاع بين أهل العلم في هذا النوع خاصة [أي: الضعيف غير شديد الضعف، وليس له عاضد]، وهو مع هذا معمول به عند الفقهاء أيضاً، وقد مرَّ الكلام عليه قريباً.

ومما ينبغي التنبيه عليه أن الحديث الضعيف لا يُحتج به في أصل من أصول الاعتقاد، فلا تبنى عليه عقيدة، بل لا بد أن يكون الحديث صحيحاً أو حسناً، وقد يستعمل الضعيف في تأييد الأصول، وفي الشواهد، لا في نقض الأصول أو تأسيسها، وهذا بخلاف الفروع الفقهية، فقد احتج العلماء بالضعيف فيها، ما لم يشتد ضعفه[82].

ومما ينبغي التنبيه عليه أيضاً أن العلماء وإن اتفقوا على العمل بالضعيف في الجملة، فإنهم يختلفون في إثبات حجية هذه الأحاديث من عدمها، وصلاحية المتابعات والشواهد لتقوية الحديث من عدم ذلك، بحسب اجتهادهم، كما أنهم يختلفون في إثبات الأحكام واستنباطها منها بحسب ما يظهر لهم من درجة ضعف الحديث، ومدى قبوله، وتعارضه مع دليل آخر أقوى منه عندهم، وقد يكون الاختلاف بينهم نابعاً من شروط قبولهم للحديث، فالفقهاء يصححون من الحديث ما يضعفه المحدثون، إذ يكتفون

بالشروط الثلاثة الأولى، وهي اتصال السند، والعدالة، والضبط، يقول الذهبي: "الحديث الصحيح: هو ما دار على: عدل، متقن، واتصل سنده. فإن كان مرسلاً ففي الاحتجاج به اختلاف، وزاد أهل الحديث: سلامته من الشذوذ، والعلة، وفيه نظر على مقتضى نظر الفقهاء، فإنَّ كثيراً من العلل يأبونها"[83].

ومن أظهر الأمثلة على اختلافهم: أخذ الحنابلة بحديث: "الأذنان من الرأس"[84]، وقولهم بوجب مسحهما معه، ومخالفتهم لجمهور الفقهاء[85]، وأخذ الحنفية بحديث إبطال الوضوء من القهقهة[86]، ومخالقتهم لجمهور الفقهاء[87].

المطلب الثالث: اتفاق الأئمة على العمل بالضعيف في الجملة

اتفق الأئمة على العمل بالحديث الضعيف في الجملة[88]، وذلك لتعدد أنواعه، واختلافهم فيما يقبل منه وما لا يقبل، فأكثرهم يحتج بالمرسل والضعيف، وعامَّتهم يحتج بالحسن لغيره، ومن الأمثلة التي تثبت ما ذكر آنفاً: أخذُ أبي حنيفة بحديث القهقهة في إبطال الوضوء والصلاة[89]، وأخذه بحديث الوضوء بنبيذ التمر[90]، مع أن أكثر أهل العلم على تضعيف هذه الأحاديث.

وأخذُ الشافعي بحديث تحريم صيدِ وجٍّ[91]، وهو واد بالطائف[92]، مع أن في الحديث راويينِ ليِّنين[93]، وأخذه بحديث وائل بن حجر في وضع الركبتين قبل اليدين عند السجود[94]، مع أنه مما تفرَّد به شريك بن عبد الله، وخالف به من رووه مرسلاً، وهو صدوق كثير الخطأ والوهم، غير قوي فيما تفرَّد به، وقد ضعف أهل العلم حديثه هذا[95].

وأما مالك فالبلاغات في موطئه كثيرة، ومع أن ابن عبد البر وصل أكثرها إلا أنه توقف عن أربعة منها لم يجدها مسندة، وقد حاول بعضهم وصلها[96]، ومع هذا فبعضها ضعيف، كحديث: "إني لأَنْسى، أو أُنَسَّى لأَسُنَّ"[97].

وأما أحمد فقد مرَّ قوله في حديث ابن عمر: "أن غيلان أسلم وعنده عشرة نسوة"[98]، قال: "ليس بصحيح والعمل عليه"[99].

إن احتجاج أمثال هؤلاء الأئمة بنحو هذه الأحاديث مع أن ضعفها لا يخفى، ومع أن بعضهم عرف بإمامته في الحديث، كمالك وأحمد، يدلُّ على أن هذا المنهج في التعامل مع الضعيف هو المعروف بين أهل العلم.

وأما الحسن لذاته فلم يخالف أحدٌ من الأئمة في العمل به، وعدُّوه من جملة الحديث الصحيح، وقد مرَّ بنا أن في الصحيحين شيء من ذلك.

المطلب الرابع: نقد ما نسب إلى بعض العلماء برفض الضعيف مطلقاً

قد يحتج بعضهم بأن من العلماء من انتهج هذا المنهج في عدم قبول الضعيف بأي حال، وعند النظر والتأمل فإنه يمكن أن ينقاش من نسب إليهم هذا القول، ومن أشهر من نسب إليهم عدم قبول الحديث الضعيف مطلقاً: البخاري[100]، ومسلم بحسب ما استظهر ابن رجب في شرحه لعلل الترمذي[101]، وأبو بكر بن العربي[102]، وابن حزم[103]، وابن معين[104].

فأما البخاري فقد ثبت عنه أنه ضمَّن كتابه الصحيح بعض الأحاديث الحسنة، وأنه كان يحتج بالضعيف، والحسن لغيره، في الفضائل، وأما ما نقل عنه من عدم الاحتجاج مطلقاً بالضعيف فهو استنتاج من بعض أهل العلم، ولم يصيبوا في ذلك[105]، وإليك بعض الأمثلة التي تثبت عكس ما ذهبوا إليه:

فأما صحيح البخاري فإنه لم يلتزم فيه إخراج أحاديث الثقات الضابطين فقط، وإن كان هذا هو الغالب، ففي الصحيح أحاديث لعدد ممن تُكُلِّم فيهم، ممن يعد حديثهم من قبيل الحسن؛ كإبراهيم بن عبد الرحمن السكسكي، وهو صدوق ضعيف الحفظ[106]، ومن كان هذا حاله، فأفضل أحواله أن حديثه حسن إذا توبع، فإن تفرَّد به كان حديثه ضعيفاً، وله في الصحيح حديثان، الأول حديث عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنهما، قال: "أقام رجل سلعته، فحلف بالله لقد أعطى بها ما لم يعطها، فنزلت: {إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا} [آل عمران: 77]"[107]، والحديث له شاهد من حديث ابن مسعود[108] أزال عنه التفرد، وهو أيضاً من قبيل التفسير، لذلك فإن العلماء لا يشددون فيه كالحديث، وقد انتقى له البخاري هذا الحديث انتقاءً، فيكون بهذا الاعتبار حسناً مقبولاً، والثاني حديث أبي موسى قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إذا مرض العبد أو سافر، كتب له مثل ما كان يعمل مقيماً صحيحاً"[109]، وله شاهد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص[110]، وآخر من حديث أنس بن مالك[111]، وآخر من حديث عقبة بن عامر[112]، فزال التفرد بهذا، فالحديث حسن مقبول.

وقد روى البخاري في صحيحه لعدد من الرجال كحالِ إبراهيم السكسكي، منهم إبراهيم بن يوسف السبيعي[113]، وحصين بن نمير الواسطي[114]، وسلم بن زرير البصري[115]، وغيرهم[116].

ومما ينبَّه عليه أيضاً أن البخاري علَّق كثيراً من الأحاديث، والمعلقات التي ضمَّنها كتابه منها الصحيح الذي ليس على شرطه، ومنها الحسن، ومنها الضعيف، وكلها كان يستعمله البخاري للاستشهاد الفقهي والمتابعات، أو لغير ذلك، وهذا يدل على أن البخاري يجري على ما عليه عامة أهل العلم في التعامل مع الضعيف، ومن الأمثلة ما ساقه تحت باب: (إذا بيَّن البيِّعان ولم يكتما ونصحا) قال: "ويُذكر عن العدَّاء بن خالد قال: كتب لي النبي صلى الله عليه وسلم: هذا ما اشترى محمد رسول الله صلى الله عليه

وسلم من العدَّاء بن خالد بيع المسلم المسلم، لا داء ولا خُبثة، ولا غائلة"[117]، والحديث مداره على عباد بن ليث الكرابيسي، وهو صدوق يخطئ، ومثله لا يحتمل منه التفرد، وقد تفرد به، ومع هذا فقد استشهد به البخاري في معلقاته.

وكذلك تراجم البخاري، فقد اشتهر عن البخاري أن فقهه في تراجمه، ومن التراجم ما يكون حديثاً ذهب البخاري إلى معناه، ولكنه ليس على شرط الصحيح، فيضع الحديث ترجمة للباب؛ ليدل على مذهبه في المسألة، قال ابن حجر: " وكثيراً ما يترجم بلفظ يومئ إلى معنى حديث لم يصح على شرطه، أو يأتي بلفظ الحديث الذي لم يصح على شرطه صريحاً في الترجمة، ويورد في الباب ما يؤدي معناه، تارة بأمر ظاهر، وتارة بأمر خفي"[118]، ومن الأمثلة على ذلك ترجمته لبابٍ من الأبواب بقوله: " اثنان فما فوقهما جماعة"[119]، وهو حديث ضعيف، فيه الربيع بن بدر، وأبوه، وهما ضعيفان[120]، ومع هذا فقد ذهب البخاري إلى ثبوت معنى الحديث وأخذ بما فيه من الفقه، وأورد تحته حديثاً يعد كالشاهد له، وهو قوله صلى الله عليه وسلم: " إذا حضرت الصلاة، فأذنا وأقيما، ثم ليؤمكما أكبركما"[121].

وأما الأحاديث التي أخرجها في الأدب المفرد، فمنها الصحيح، ومنها الحسن، ومنها الحسن لغيره، ومنها الضعيف الذي ليس هو بمنكر، وهذا كثير في كتابه، وكتابه هذا في فضائل الأعمال والترغيب والترهيب، فمن الحسن ما أخرجه عن من طريق محمد بن إسحاق، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ليس منا من لم يعرف حق كبيرنا، ويرحم صغيرنا"[122]، ومن الحسن لغيره ما أخرجه عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "ما من مسلم تدركه ابنتان، فيحسن صحبتهما إلا أدخلتاه الجنة"[123]، ومن الضعيف ما أخرجه عن أبي بكر بن حزن عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال: كفيتك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إنَّ الوُدَّ يتوارث"[124].

ومثل هذا تجده في الكتب الأخرى للبخاري، ككتاب خلق أفعال العباد، إذ لم يلتزم فيه بمثل ما التزم في صحيحه، ومن الأمثلة التي توضح ذلك حديث: "يحشر الله العباد فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من بعد .." [125]، والحديث فيه القاسم بن عبد الواحد، وهو مقبول[126]، وعبد الله بن محمد بن عقيل، وهو صدوق في حديثه لين[127]، والحديث له شواهد ساقها البخاري في كتابه[128].

وهذا كله يدل على أن البخاري لم يقتصر على قبول الحديث الضعيف في الفضائل فقط، بل إنه يحتج به في عامة أبواب العلم، إن كان له متابعة صالحة، أو شواهد قوية، أو لم يكن في الباب غيره، ولم يخالف أصلاً عاماً.

وأما مسلم فإنه أيضاً لم يقتصر على إخراج حديث الثقات الضابطين، فقد ثبت عنه إخراجه للحديث الحسن بنوعيه في صحيحه، وقد قسم في مقدمته الأحاديث إلى ثلاثة أقسام، فالقسم الأول: حديث الحفاظ المتقنين، وهؤلاء يخرج لهم في الأصول، والثاني: حديث أهل الصدق والستر، وهذه الأحاديث ذكر أنه يوردها بعد أحاديث القسم الأول، والثالث: حديث المتهمين، ومن كان الغالب على حديثه المنكر أو الغلط، فهذا القسم لا يخرج له في صحيحه ولا يتشاغل به كما ذكر[129]، وقد اختلف أهل العلم في صحيحه الذي بين أيدينا، هل فيه القسم الأول والثاني، أم أن مسلماً اقتصر في صحيحه هذا على القسم الأول فقط[130]، والذي يظهر للباحث أن فيه القسمين معاً، وأنه جعل القسم الثاني للمتابعات والشواهد، وأنه يخرج لرواة القسم الثاني في الأصول إن لم يجد في الباب الأول شيئاً، وهذا ما ذهب إليه القاضي عياض، غير أنه جعل الأقسام أربعة بدلا من ثلاثة، وذكر أن الذي لم يخرج له مسلم هم رجال القسم الرابع[131]، واستدرك النووي فقال: "ويحتمل أن يكون أراد بالطبقات الثلاث الحفاظ ثم الذين يلونهم، والثالثة هي التي طرحها"[132]، وذكر ابن الصلاح قريباً مما ذكر القاضي، إذ أخبر بأن عادة مسلم أن يخرج الحديث الذي يرويه الثقات أولاً، ويجعله أصلاً، ثم يتبع ذلك بإسناد آخر، أو أسانيد فيها بعض الضعفاء، على وجه التأكيد بالمتابعة، أو لزيادة فيه[133]، وقوله: "أو لزيادة فيه" تدل على أن مسلماً قد يخرج لهم في الأصول لهذا الغرض، وسيظهر هذا بالمثال بعد قليل.

ثم إن القسم الثاني هم أهل الستر والصدق، وتعاطي العلم يشملهم كما ذكر مسلم في مقدمته، والذي يظهر للباحث أن كثيراً من هؤلاء هم رواة الحديث الحسن[134]، ومنهم رواة ضعفهم أهل العلم، ولكن أكثر أحاديثهم التي ذكرت في الأصول من جملة الحديث الحسن لغيره[135]، وهم مع هذا قلة، ولم يخرج لهم كلهم في الأصول، بل أكثرهم يخرج له إما مقروناً بغيره، أو في المتابعات والشواهد.

ومن الأمثلة التي تثبت وقوع شيء من حديثهم في الأصول ما: أخرجه مسلم عن أحمد بن عبد الرحمن بن وهب، وهو صدوق تغير بأخرة[136]، أخرج له في الأصول حديث الرجل الذي كان يقرأ لأصحابه في صلاتهم فيختم بـ (قل هو الله أحد)، والذي قال فيه النبي صلى اله عليه وسلم: "أخبروه أن الله يحبه"[137]، وهذا الحديث من نوع الحسن لذاته، وأخرج له في المتابعات حديث ابن عمر: "ألا كلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيته"[138].

ومن الأمثلة أيضاً: ما أخرجه عن مصعب بن شيبة، وهو ليّن الحديث[139]، إذ أخرج له في الأصول حديث: "عشرة من الفطرة"[140]، والحديث ضعيف الإسناد، غير أن لبعض أجزائه شواهد ساقها مسلم في الباب، ومع هذا فقد أُعل الحديث بتفرد مصعب[141]، وقد ذكر مسلم حديثه للزيادة التي وقعت فيه، وأخرج له في المتابعات حديث: "هل تغتسل المرأة إذا احتلمت وأبصرت الماء؟"[142].

وقد روى مسلم في صحيحه لعدد من الرجال كحالِ مصعب بن شيبة، منهم: عياض بن عبد الله الفهري[143]، والوليد بن أبي الوليد عثمان[144]، وعمر بن حمزة[145]، ، وغيرهم[146]، والأحاديث (**التي رواها لبعضهم في الأصول**) وإن كانت ضعيفة الإسناد لحالهم، فإنها مقبولة لعدد من الأسباب، أولها أن ضعفهم غير شديد، ثانياً: أحاديثهم في الغالب لها شواهد ومتابعات تقويها، ثالثاً: اتفق أهل العلم على مرِّ العصور على تلقيها بالقبول والعمل بها. وقد ذكر ابن الصلاح أسباباً دعت مسلماً لإخراج حديث بعض الضعفاء في صحيحه، وهي: أن الراوي الضعيف عند غيره قد يكون عنده ثقة، أو أن أحاديثهم واقعة في الشواهد والمتابعات وليست هي من الأصول، أو أنها وقعت في الأصول لزيادة فيها، أو أن بعضهم طرأ عليه الضعف متأخراً، وكان قد أدخل أحاديثه المستقيمة الصحيحة التي رواها قبل حصول ما طرأ عليه، أو يكون مسلم قد روى الحديث بسند ضعيف لعلوه، وهو واقع عنده بإسناد آخر صحيح غيره[147].

وخلاصة الأمر؛ أن مسلما قد يخرج حديث بعض الضعفاء في الأصول لعدم غيره، ووجود فائدة فيه، وقد ذكرتُ أمثلة تبين وقوع شيء من الأحاديث الضعيفة المنجبرة رواها مسلم في الأصول، وذكرت سبب قبولها، والله أعلم.

وبهذا يتبين أن البخاري ومسلم لم يطرحوا الأحاديث الضعيفة جملة، بل كانوا يأخذون بها عند عدم غيرها، ويختارون منها ما لم يشتد ضعفه، وهذا يتناقض مع ما اشتهر عنهم من عدم الأخذ بالضعيف مطلقاً.

وأما ابن حزم فهو من أشهر القائلين بعدم الأخذ بالضعيف[148]، ومع هذا فإنه كان كثير الوهم في تصحيح الأحاديث وتضعيفها، وفي أحوال الرجال[149]، ولا فقه له في علل الأحاديث، بل لم يكن يلتفت إلى العلل والقرائن التي تمنع ثبوت الحديث، فيصحح الأحاديث المعلولة، ويضعف الصحيح[150]، وإليك أمثلة توضح هذا:

فأما أحوال الرجال؛ فقد اشتهر عن ابن حزم كثرة وهمه فيهم، وقد نقل الزيلعي عن ابن القطان قوله: "وقد وجدنا لابن حزم في كتابه كثيراً من ذلك، مثل تفسيره حماد، بأنه ابن زيد، ويكون ابن سلمة، والراوي عنه موسى بن إسماعيل، وتفسيره شيبان، بأنه ابن فروخ، وإنما هو النحوي، وهو قبيح، فإن طبقتهما ليست واحدة، وتفسيره داود عن الشعبي، بأنه الطائي، وإنما هو ابن أبي هند، ومثل هذا كثير قد بيناه، وضمناه باباً مفرداً فيما نظرنا به معه كتاب المحلى"[151].

ومن الأمثلة أيضاً إعلال ابن حزم حديث جابر: "نهى نبي الله صلى الله عليه وسلم أن نستقبل القبلة ببول، فرأيته قبل أن يقبض بعام يستقبلها"[152] بأبان بن صالح، إذ قال أنه ليس بمشهور[153]، مع أن الأئمة على توثيقه، منهم: أبو حاتم، وأبو زرعة، وابن معين، ويعقوب بن شيبة، وغيرهم[154].

ومنهم: محمد بن يحيى الكناني، إذ قال ابن حزم بأنه مجهول[155]، مع أن الأئمة وثقوه[156].

وأما عن تصحيح الأحاديث وتضعيفها، فقد كان ابن حزم يرى أن الضعيف لا يقبل مطلقاً، وإن كان مما ينجبر ضعفه لمجيئه من طريق آخر، فالطريق المنجبرة عنده كغير المنجبرة في الحكم سواء، وهو أول من أنكر الأخذ بالمتابعات والشواهد، يقول الزركشي: " وشذ ابن حزم عن الجمهور فقال: ولو بلغت طرق الضعيف ألفا لا يقوى، ولا يزيد انضمام الضعيف إلى الضعيف إلا ضعفا، وهذا مردود؛ لأن الهيئة الاجتماعية لها أثر"[157]، وما ذهب إليه ابن حزم من عدم اعتبارٍ ونظر في المتابعات ليس له فيه سلف، بل هو أول من قال به، وهو مع شذوذه عن الأمة بهذا القول، قد جنى على الحديث جناية عظيمة، إذ ردَّ أحاديث تلقتها الأمة بالقبول، عملاً بمنهجه الفاسد، ومن الأمثلة على ذلك: حديث: "ذكاة الجنين ذكاة أمه"[158]، وحديث: "إذا استهل المولود ورث"[159]، وحديث: "الخالة بمنزلة الأم"[160]، والأمثلة على طريقته كثيرة لمن تتبعها[161].

ولابن حزم مخالفات غير ذلك تتعلق بعلوم الحديث لم يقل بها أحد قبله، كان لها أثر في وقوعه في الخطأ عند حكمه على الحديث، يمكن أن تراجع في مظانها[162]، فإن كان هذا حال ابن حزم في التعامل مع الحديث؛ فإن العدل والإنصاف أن يقال بعدم متابعته في هذه الأمور التي خالف فيها الأمة، فهي خطأ لا شك فيه[163]، لا أن يتابع على منهجه القائم على قبول حديث الثقة مطلقاً، ورد حديث الضعيف وإن جاء من ألف طريق، وعدم الالتفات مطلقاً إلى المتابعات والشواهد، فهذا مما خالف فيه أعلام المحدثين، كأحمد، والبخاري، ومسلم، والترمذي، وابن القطان، وابن حجر، وغيرهم ممن مرَّ ذكره في البحث ومن لم يذكر، وأمثال هؤلاء أولى بالمتابعة والثقة بمنهجهم وطريقتهم، فهم أساتذة الميدان، المشهود لهم على مر العصور، وكل الأزمان.

وأما ابن معين، فقد فهم بعضهم أنه لا يقبل الحديث الضعيف مطلقاً، ولا يفرق في ذلك بين الفضائل والأحكام[164]، وقد يكون السبب في هذا الفهم عن ابن معين ما نقله عنه ابن عدي في الكامل، إذ قال: "من لم يكن سمحاً في الحديث كان كذّاباً، فقيل له: وكيف يكون سمحاً؟ قال: إذا شك في الحديث تركه"[165]، وهذا الكلام ليس صريحاً فيما ذهبوا إليه، ويمكن حمله على الورع، خاصة وقد نقل عن ابن معين ما يفهم منه تفريقه بين الفضائل والأحكام، فقد نقل عنه قوله في إدريس بن سنان: "يكتب حديثه في الرقاق"[166]، وقال عن محمد بن إسحاق: "ما أحب أن أحتج به في الفرائض"[167]، وقال في زياد البكائي: "ليس حديثه بشيء، وكان عندي في المغازي لا بأس به"[168]، وهذه النقول وغيرها تدل بوضوح على أن ابن معين لا يلغي العمل بالضعيف مطلقاً، بل يعمل به في الفضائل، وأما العمل بالحديث الضعيف إذا حسن بمجموع طرقه فقد ثبت عنه أيضاً، ويفهم هذا من منهجه عند تتبع كلامه في الرجال، وهذه نصوص من

قوله تدلُّ على ذلك، قال: "لم يُتَابع سليمان بن داود في حديث عمرو بن حزم أحد"[169]، وقال: "حديث معاذ: إذا سقت السماء.. ليس يرويه إلا أبو بكر بن عياش، وليس هو بالقوي"[170]، ويفهم من هذين النقلين أن المتابعة ترفع علة التفرد عند ابن معين، وتجعل الحديث حسناً مقبولاً، وقال: "حديج بن معاوية لا يكتب حديثه، ليس بشيء ليس بثقة"، وقيل له: "إسماعيل بن زكريا روى حديث حجية عن علي في قصة صدقة العباس، فقال: ليس بشيء، إسماعيل بن زكريا صالح الحديث، قيل له فحجة هو؟ قال: الحجة شيء آخر"[171]، وقال: "محمد بن جابر لا يكتب حديثه، ليس بثقة"[172]، ويفهم من هذه النقول أن الضعيف عند ابن معين يكتب حديثه لأجل الاعتبار، وأن الضعفاء ليسوا بمنزلة واحدة، فمنهم من يكتب حديثه، ومنهم من يطرح حديثه، ولا ينظر فيه.

والخلاصة أن ابن معين جرى على ما عليه عامة أهل العلم، فلم يطرح الحديث الضعيف جملة، بل كان يأخذ به في فضائل الأعمال، وكان يحتج به إذا اعتضد بغيره من المتابعات الصالحة.

وممن نُقل عنه أنه لا يأخذ بالحديث الضعيف مطلقاً: الإمام أبو بكر ابن العربي[173]، ولعل هذا فهم من قوله في أحكام القرآن: "وقد ألقيت إليكم وصيتي في كل وقت ومجلس ألا تشتغلوا من الأحاديث بما لا يصح سنده"[174]، وهذا فهم خاطئ عنه، فقد نَقل عنه ابن عرَّاق الكناني قوله في النظر إلى فرج الزوجة: "وبكراهة النظر أقول؛ لأن الخبر وإن لم يثبت بالكراهية، فالخبر الضعيف أولى عند العلماء من الرأي والقياس"[175]، ونقل ابن حجر عنه في تشميت العاطس ثلاثاً أنه قال: "هذا الحديث وإن كان فيه مجهول، لكن يستحب العمل به؛ لأنه دعاء بخير، وصلة وتودد للجليس، فالأولى العمل به"[176]، وهذان النصَّان يدلان على أن ابن العربي مع الجمهور في الأخذ بالحديث الضعيف، ولعل ما نقله عنه السيوطي وغيره من أنه لا يعمل بالضعيف مطلقاً خاصٌّ بالضعيف شديد الضعف، والله أعلم[177].

خلاصة بأهم النتائج

1- عامة العلماء من المحدثين والفقهاء يفرقون بين أنواع الحديث الضعيف، ولا يردونها جملة، والضعيف الذي أجمعوا على عدم الاعتداد به هو الضعيف شديد الضعف فقط.

2- الحديث الحسن لغيره، حديث ضعيف الإسناد، ولكنه حسِّن بمجموع طرقه، ولا يحسَّن الضعيف بغير الطرق والمتابعات الصالحة، ولا تكون المتابعة صالحة إلا بكون رواتها ممن يحتمل منهم ذلك، وكون الإسناد صالحاً، وهذا النوع من الحديث اتفق أهل العلم من المحدثين والفقهاء على الأخذ به من حيث الجملة، ولم يخالف في ذلك إلا ابن حزم.

2- فرَّق العلماء بين ثبوت صحة الحديث، وثبوت معناه، فقد يثبت المعنى والحديث ضعيف الإسناد.

3- الحديث الضعيف يتقوى، ويثبت معناه، ويصبح حجة بعدد من الأمور، منها: الشواهد، وأقوال الصحابة، وعمل عامة أهل العلم، وموافقته لظاهر القرآن.

4- اختلف العلماء في الحديث الضعيف غير شديد الضعف، وليس له جابر، وعامتهم يرى العمل به إن كان ضعفه محتملاً، ولم يخالف أصلاً، ولا قول صحابي، ويكون العمل به احتياط، ومنهم من قصر العمل به في فضائل الأعمال.

5- لا يعمل بالحديث الضعيف خفيف الضعف، الذي لا جابر له في تأسيس أصل من أصول الاعتقاد، أو نقضه، بل في تأييده، بخلاف الفروع الفقهية، وفضائل الأعمال.

6- ثبت عن البخاري ومسلم وابن العربي أنهم كعامة الفقهاء والمحدثين؛ يأخذون بالضعيف المنجبر إذا ثبت معناه، ويعملون به، ولا يفرقون بين كونه حديثاً في الفقه أو العقيدة أو الفضائل.

7- لم يرتض العلماء طريقة ابن حزم في عدم الاعتداد بالمتابعات الصالحة، وعدوا ذلك من جملة شذوذاته التي لا يتابع عليها.

8- احتجاج العلماء في الجملة بالحديث الضعيف لا يعني عدم اختلافهم فيه من حيث الأخذ والرد، فقد يردون الضعيف لمعارضته أصلاً عندهم، أو يرده أحدهم لكونه غير صالح عنده، ولغير ذلك من الأسباب، وكلهم متفق على تقديم الحديث الصحيح عليه، وعدم الاعتداد بالضعيف إن خالفه.

توصيات

يوصي الباحث بمزيد بحث في كلام العلماء الأوائل وتحقيقه، فكم من عالم نقل عنه قول لم يقل به، كما يوصى بمزيد بحث في مناهج المحدثين من حيث تعاملهم مع الحديث الضعيف، خاصة في أبواب الفقه والعقائد.

الهوامش

[1] انظر مثلاً: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق نظر الفريابي، دار طيبة، (351/1)، والقاسمي، محمد جمال الدين، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، ص113، وانظر من كلام المعاصرين الذين تأثروا بهذا الكلام مثلاً: القرضاوي، يوسف، فتوى بعنوان: الإكثار من الأحاديث الضعيفة بدعوى فضائل الأعمال، موقع سماحة الشيخ يوسف القرضاوي، https://www.al-qaradawi.net/node/4052.

[2] انظر: آل الشيخ، صالح، شرح أصول الإيمان، تحقيق عادل رفاعي، دار الحجاز، القاهرة، 1433هـ، ص100-101.

[3] النووي، يحيى بن شرف، المجموع شرح المهذب مع تكملة السبكي والمطيعي، دار الفكر، (63/1).

[4] انظر: ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث، تحقيق نور الدين عتر، دار الفكر، سورية، 1406هـ، (41/1).

[5] انظر: ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، ص14.

[6] انظر: الترمذي، محمد بن عيسى، العلل الصغير، تحقيق أحمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (758/1).

[7] انظر: ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، ص31-32.

[8] انظر: ابن حجر، أحمد بن علي، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق عبد الله الرحيلي، ص234.

[9] انظر: ابن حجر، نزهة النظر، ص234.

[10] انظر: ابن حجر، أحمد بن علي، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق ربيع هادي، دار الإمام أحمد، 1430هـ، (388/1-401)، والخطيب، محمد عجاج، أصول الحديث، دار الفكر، بيروت، 1424هـ، ص230-231.

[11] انظر: الخطيب، أصول الحديث، ص231.

[12] الترمذي، العلل الصغير، (758/1).

[13] انظر: ابن رجب، عبد الرحمن بن شهاب، شرح علل الترمذي، تحقيق د.همام سعيد، مكتبة الرشد، الرياض، ط4، 1426هـ، (576/2).

[14] انظر: الترمذي، محمد بن عيسى، علل الترمذي الكبير، تحقيق صبحي السامرائي وآخرين، عالم الكتب، ط1، 1409هـ، حديث رقم 377، وهو حديث: "من زرع في أرض قوم بغير إذن فليس له من الزرع شيء , وله نفقته"، وانظر: ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، (398/1)، والسخاوي، محمد بن عبد الرحمن، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، تحقيق عبد الكريم الخضير وآخرين، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ط2، 1432هـ، (128/1).

[15] النووي، يحيى بن شرف، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، تحقيق محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، 1405هـ، ص31.

[16] بين ابن حجر في النكت عدم الاتفاق على كل ما قال فيه الترمذي بأنه حسن وقال: "فأما ما حررناه عن الترمذي أنه يطلق عليه اسم الحسن من الضعيف والمنقطع إذا اعتضد، فلا يتجه إطلاق الاتفاق على الاحتجاج به جميعه ولا دعوى الصحة فيه إذا أتى من طرق". ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، (402/1).

[17] انظر: الجديع، عبد الله يوسف، تحرير علوم الحديث، مؤسسة الريان، بيروت، ط3، 1428هـ، (1088/2-1092).

[18] انظر: العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح، دراسة د.أسامة خياط، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط1، 1425هـ، (358/1) الحاشية، وعتر، نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر، سورية، ط3 الإعادة 26، 1427هـ، ص286-287.

[19] انظر: الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، الكفاية في علم الرواية، تحقيق أبي عبدالله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، دار االمكتبة العلمية، المدينة المنورة، ص134.

[20] انظر: الحاكم، محمد بن عبد الله، المستدرك على الصحيحين، تحقيق مصطفى عبد القادر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1411هـ، (666/1)، بعد حديث رقم 1801.

[21] انظر: ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد، الجرح والتعديل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1271هـ، (30/2-31).

[22] انظر: عتر، منهج النقد في علوم الحديث، ص293.

[23] النووي، يحيى بن شرف، متن الأربعين النووية، ضبطه محمد حجازي، دار الغوثاني، دمشق، ط1، 1431هـ، ص17.

[24] انظر: السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع، دار الريان للتراث، ص255.

[25] انظر: السيوطي، تدريب الراوي، (351/1).

[26] انظر: الخطيب، أصول الحديث، ص230، وعوض الله، طارق، الإرشادات، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط2، 1417هـ، ص45.

[27] انظر: الترمذي، العلل الصغير، (758/1).

[28] أحمد، أحمد بن محمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق صبحي السامرائي، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1409هـ، رقم 281، ص120.

[29] أبو داود، سليمان بن الأشعث، رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه، تحقيق محمد الصباغ، دار العربية، بيروت، ص29.

[30] انظر: ابن القيم، محمد بن أبي بكر، إعلام الموقعين عن رب العالمين، اعتنى به الشيخ مشهور حسن وآخرون، دار ابن الجوزي، السعودية، ط1، 1423هـ، (56-55/2)، وابن بدران، عبد القادر، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد، تحقيق د.عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، ط3، 1427هـ، ص116-117.

[31] ابن أبي يعلى، محمد بن محمد، طبقات الحنابلة، تحقيق محمد الفقي، دار المعرفة، بيروت، (425/1).

[32] ابن رجب، شرح علل الترمذي، (385/1).

[33] ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، مجموع الفتاوى، تحقيق عبد الرحمن ابن قاسم، نشر مجمع الملك فهد، السعودية، 1416هـ، (252/1).

[34] ابن القيم، محمد بن أبي بكر، الفروسية، تحقيق مشهور سلمان، دار الأندلس، السعودية، ط1، 1414هـ، ص264.

[35] أخرجه أبو داود، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، تحقيق محمد عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، رقم 264، والترمذي، محمد بن عيسى، سنن الترمذي، تحقيق أحمد شاكر وآخرين، مكتبة مصطفى البابي، مصر، ط2، 1395هـ، رقم 136، 137، والنسائي، أحمد بن شعيب، سنن النسائي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط2، 1406هـ، رقم 289، 370، وابن ماجه، محمد بن يزيد، سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية رقم 640، 650. والحديث مضطرب، رفعه بعضهم، ووقفه آخرون، قال أبو داود: وربما لم يرفعه شعبة.

[36] انظر: التركي، د. عبد الله عبد المحسن، أصول مذهب الإمام أحمد، مؤسسة الرسالة، ط3، 1410هـ، ص311-312.

[37] انظر: أبو داود، رسالة أبي داود، ص29.

[38] انظر: أبو داود، رسالة أبي داود، ص24.

[39] انظر: ابن حزم، علي بن أحمد، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق أحمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت، (54/7)، والذهبي، محمد بن أحمد، مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه، تحقيق محمد الكوثري وأبي الوفاء الأفغاني، لجنة إحياء المعارف النعمانية، حيدر آباد الدكن بالهند، ط3، 1408هـ، ص34، وابن القيم، إعلام الموقعين، (56/2).

[40] انظر: ابن القيم، إعلام الموقعين، (59/2).

[41] ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق مصطفى العلوي ومحمد البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 1387هـ، (2/1).

[42] انظر: الشافعي، محمد بن إدريس، الرسالة، تحقيق أحمد شاكر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط3، 1426هـ، ص460-463، وابن رجب، شرح علل الترمذي، (545/1-450).

[43] انظر: ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، (402/1).

[44] انظر: ابن دقيق العيد، محمد بن علي، شرح الأربعين النووية، مؤسسة الريان، ط6، 1424هـ، والسخاوي، القول البديع، ص255، والسيوطي، تدريب الراوي، (351/1).

[45] انظر: السيوطي، تدريب الراوي، (351/1).

[46] انظر: السخاوي، القول البديع، ص256.

[47] منهم: أحمد، وابن مهدي، وابن المبارك، انظر: الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص134، والحاكم، محمد بن عبد الله، المستدرك على الصحيحين، تحقيق مصطفى عبد القادر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1411هـ، (666/1)، بعد حديث رقم 1801، و ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (30/2-31).

[48] انظر: عتر، منهج النقد في علوم الحديث، ص293.

[49] النووي، يحيى بن شرف، متن الأربعين النووية، ضبطه محمد حجازي، دار الغوثاني، دمشق، ط1، 1431هـ، ص17.

[50] ابن ماجه، سننه، رقم 1953.

[51] ابن رجب، شرح علل الترمذي، (554/1).

[52] ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، شرح عمدة الفقه، تحقيق محمد الإصلاحي وآخرين، دار عطاءات العلم، الرياض، ط3، 1440هـ، (443/2).

[53] ابن النجار، محمد بن أحمد الفتوحي، شرح الكوكب المنير، تحقيق محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1428هـ، ص295.

[54] ابن رجب، شرح علل الترمذي، (385/1).

[55] ابن رجب، شرح علل الترمذي، (385/1).

[56] انظر: الجديع، تحرير علوم الحديث، (1075/2-1083).

[57] أحمد، أحمد بن محمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق صبحي السامرائي، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1409هـ، رقم 281، ص120.

[58] ابن ماجه، سننه، 2291.

[59] انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 7303.

[60] انظر: الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة، شرح مشكل الآثار، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط1، 1415هـ، رقم 1598.

[61] ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 3721.

[62] انظر: الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الأوسط، تحقيق طارق عوض الله وعبد المحسن الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، رقم 6728.

[63] انظر **الطريق الأولى عن أبان بن تغلب، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، به**، في: الجرجاني، أحمد بن إبراهيم، المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي، تحقيق د زياد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة، ط1، 1410هـ، رقم 408، **والثانية عن عبد الله بن نافع، عن المنكدربن محمد، عن أبيه، عن جابر، به**، في: الطبراني، المعجم الأوسط، رقم 6570، والبيهقي، أحمد بن الحسين، تحقيق عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، ط1، 1408هـ، (304/6).

[64] انظر: السيوطي، تدريب الراوي، (351/1).

[65] مسلم، صحيحه، رقم 261

[66] ابن رجب، شرح علل الترمذي، (543/1-544).

[67] ضعيف، أخرجه الترمذي، سننه، رقم 2617، وابن ماجه، سننه، رقم 802. مداره على دراج أبي السمح، وفي روايته عن أبي الهيثم ضعف. انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 1824.

[68] الترمذي، سننه، رقم 1191.

[69] رواه ابن ماجه، سننه، رقم 2714.

[70] السخاوي، فتح المغيث، (350/1).

[71] أبو داود، سننه، رقم 159، والترمذي، سننه، رقم 99، والنسائي، أحمد بن شعيب، السنن الكبرى، تحقيق حسن عبد المنعم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1421هـ، رقم 129، وابن ماجه، سننه، رقم 559.

[72] النسائي، السنن الكبرى، رقم 129.

[73] أبو داود، سننه، رقم 159.

[74] ضعيف، أخرجه أبو داود، سننه، رقم 1605، والترمذي، سننه، 643، والنسائي، سننه، رقم 2491.

[75] انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 4004.

[76] ضعيف، أخرجه أبو داود، سننه، رقم 1606، وفيه انقطاع بين ابن جريج وابن شهاب، قال ابن جريج في الإسناد: أخبرت عن ابن شهاب.

[77] حسن مرسل، أخرجه أبو داود، سننه، رقم 1604، والترمذي، سننه، رقم 644، والنسائي، سننه، رقم 2618، وابن ماجه، سننه، رقم 1819، كلهم من رواية سعيد بن المسيب عن عتاب بن أسيد، قال أبو داود: وسعيد لم يسمع من عتاب شيئا.

[78] حسن، أخرجه أبو داود، سننه، رقم 3410، وابن ماجه، سننه، رقم 1820.

[79] الترمذي، سننه، رقم 643.

[80] انظر: الترمذي، العلل الصغير، ص736، وأبو داود، رسالة أبي داود، ص29.

[81] انظر: ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، تحقيق ربيع هادي، مكتبة الفرقان، عجمان، ط1، 1422هـ، ص176.

[82] انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (25/4)، وآل الشيخ، شرح أصول الإيمان، ص100-101.

[83] الذهبي، الموقظة، ص24.

[84] ضعيف، أخرجه أبو داود، سننه، رقم 134، والترمذي، سننه، رقم 37، وابن ماجه، سننه، رقم 440، وروي من رواية ابن عباس وابن عمرو انس وعبد الله بن زيد وأبي هريرة وعائشة، ولا يصح منها شيء، قال النووي: " والجواب عن الأحاديث أنها كلها ضعيفة متفق على ضعفها مشهور في كتب الحديث تضعيفها إلا حديث ابن عباس فإسناده جيد ولكن ليس فيه دليل لما ادعوه". انظر: النووي، المجموع شرح المهذب، (414/1-415).

[85] قال المرداوي: "وهو من مفردات المذهب". المرداوي، علي بن سليمان، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، تحقيق د.عبدالله التركي، دار هجر، مصر، ط1، 1415هـ، (352/1).

[86] سيمر تخريجه قريباً.

[87] انظر: النووي، المجموع شرح المهذب، (60/1-61).

[88] انظر: ابن بدران، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد، ص117.

[89] انظر: الحديث أخرجه عبد الرزاق، عبد الرزاق بن همام الصنعاني اليماني، المصنف، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي، الهند، والمكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 1403هـ، رقم 3760، وأبو داود، سليمان بن الأشعث، المراسيل، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1408هـ، رقم 8، وابن المنذر، محمد بن إبراهيم، الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، تحقيق صغير أحمد حنيف، دار طيبة، السعودية، ط1، 1405هـ، رقم 130، والدارقطني، علي بن عمر، سنن الدارقطني، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1424هـ، من رقم 601 إلى رقم 646 وأطال الدارقطني في جمع أسانيد الحديث كثيراً، وصحح أنه عن أبي العالية مرسلاً، ثم قال بعد رقم : "رجعت هذه الأحاديث كلها التي قدمت ذكرها في هذا الباب إلى أبي العالية الرياحي، وأبو العالية أرسل هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسم بينه وبينه رجلا سمعه منه عنه"، ونقل

الدارقطني عن ابن سيرين النهي عن أخذ الحديث عن أبي العلية والحسن لأنهما لا يباليان عمن أخذا، ورواه البيهقي، أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، تحقيق محمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1423هـ، رقم 679، وانظر المسألة في: السرخسي، محمد بن أحمد، المبسوط، دار المعرفة، بيروت، 1414هـ، (78/1).

[90] الحديث أخرجه: الدارقطني، سننه، من رقم 234 إلى رقم 255 عن ابن عباس، وابن مسعود، وعلي، وضعفها كلها، والبيهقي، السنن الكبرى، رقم 31 عن ابن عباس، وأطال البيهقي في تضعيف الحديث وبيان علله كما في (35/1-37).

[91] أخرجه أبو داود، سننه، رقم 2032.

[92] انظر المسألة في: النووي، المجموع شرح المهذب، (477/7-480).

[93] فيه محمد بن عبد الله بن إنسان، وهو لين الحديث، وأبوه عبد الله بن إنسان، وهو لين الحديث أيضاً، انظر: انظر ترجمة **(محمد بن عبد الله بن إنسان)** في: ابن حجر، أحمد بن علي، تقريب التهذيب، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد، سورية، ط1، 1406هـ، رقم 6001، وترجمة **(عبد الله بن إنسان)** في التقريب أيضاً برقم 3215.

[94] أخرجه، أبو داود، سننه، رقم 838، والترمذي، سننه، رقم 268، والنسائي، سننه، رقم 1089، وابن ماجه، سننه، رقم 882.

[95] الحديث مداره على شريك بن عبد الله، وهو صدوق يخطئ، ولا يحتمل منه التفرد، وقد أعله الدارقطني بتفرد شريك، قال: " وقال ابن أبي داود: ووضع ركبتيه قبل يديه. تفرد به يزيد , عن شريك , ولم يحدث به عن عاصم بن كليب غير شريك , وشريك ليس بالقوي فيما يتفرد به والله أعلم"، وأعلَّ الترمذي حديث شريك بمخالفته لمن رواه مرسلاً، وقال: "وشريك بن عبد الله كثير الغلط والوهم"، وكذلك أعله البيهقي بتفرد شريك ومخالفته من رواه مرسلا. انظر: الدارقطني، سننه، رقم 1307، والترمذي، علل الترمذي الكبير، رقم 100، والبيهقي، السنن الكبرى، رقم 2669. وانظر ترجمة شريك في: ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 2787.

[96] مالك، ابن أنس الأصبحي، الموطأ، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان، الإمارات، ط1، 1425هـ، (122/1).

[97] مالك، الموطأ، رقم 331.

[98] ابن ماجه، سنن ابن ماجه، رقم 1953.

[99] ابن رجب، شرح علل الترمذي، (554/1).

[100] انظر: القاسمي، قواعد التحديث، ص113.

[101] انظر: مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري، صحيح مسلم، دار السلام، الرياض، ط2، 2021هـ، ص6 (المقدمة)، وابن رجب، شرح علل الترمذي، (373/1)، والقاسمي، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، ص113.

[102] انظر: السيوطي، تدريب الراوي، (351/1).

[103] انظر: ابن حزم، علي بن أحمد، الفصل في الملل والأهواء والنحل، مكتبة الخانجي، القاهرة، (69/2).

[104] انظر: القاسمي، قواعد التحديث، ص113.

[105] انظر: القاسمي، قواعد التحديث، ص113.

[106] ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 204

[107] البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ، رقم 2675.

[108] البخاري، صحيحه، رقم 4549، ومسلم، صحيحه، رقم 138.

[109] البخاري، صحيحه، رقم 2996.

[110] صحيح، أخرجه أحمد، أحمد بن محمد بن حنبل، المسند، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، ط1، 1421هـ، رقم 6482.

[111] حسن من أجل سنان بن ربيعة، وهو صدوق فيه لين، أخرجه أحمد، المسند، رقم 12503. وانظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 2636.

[112] ضعيف من أجل عبد الله بن لهيعة، وهو ضعيف، أخرجه أحمد، المسند، رقم 17316. وانظر: الذهبي، محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال، تحقيق علي البجاوي، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1382هـ، رقم 4530.

[113] صدوق يهم. انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 274.

[114] لا بأس به. انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 1389.

[115] وثقه أبو حاتم، وقال النسائي: ليس بالقوي. انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 2466.

[116] انظر: ابن حجر العسقلاني، مقدمة فتح الباري، (384/1) وما بعدها.

[117] الحديث في: البخاري، صحيحه، بعد حديث رقم 2078، وأخرجه موصولاً: الترمذي، سننه، رقم 1216، وابن ماجه، سننه، رقم 2251. والحديث ضعيف، تفرد به عباد.

[118] ابن حجر، فتح الباري، (14/1).

[119] ترجمة البخاري في: صحيحه، قبل حديث رقم 658. وأخرجه ابن ماجه، سننه، رقم 972.

[120] انظر ترجمة الربيع بن بدر في: ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 1883، وترجمة أبيه بدر في: ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 644.

[121] البخاري، صحيحه، رقم 658.

[122] حسن، أخرجه البخاري، محمد بن إسماعيل، الأدب المفرد، تحقيق عبد الله السعد، دار أطلس الخضراء، الرياض، ط1، 1441هـ، رقم 355، وله متابعة في الأدب المفرد برقم 363، وهو في: الترمذي، سننه، رقم 1920، وله شاهد من حديث أبي أمامة، في: البخاري، الأدب المفرد، برقم 356.

[123] حسن لغيره، أخرجه البخاري، الأدب المفرد، رقم 77، له شاهد من حديث جابر في: البخاري، الأدب المفرد، رقم 78، وهو في: ابن ماجه، سننه، رقم 3670، وله شاهد آخر من حديث أبي سعيد الخدري في: البخاري، الأدب المفرد، رقم 79، وهو في: أبي داود، سننه، رقم 5148.

[124] ضعيف، فيه محمد بن فلان بن طلحة، مجهول، وكل طرق هذا الحديث واهية. انظر: تعليق الشيخ عبد الله السعد على الحديث في: البخاري، الأدب المفرد، رقم 43.

[125] انظر: البخاري، محمد بن إسماعيل، خلق أفعال العباد، تحقيق د.عبد الرحمن عميرة، دار المعارف، الرياض، (98/1).

[126] انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 5471

[127] انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 3592.

[128] انظر: البخاري، خلق أفعال العباد، (99/1-100).

[129] انظر: مسلم، صحيح مسلم، ص5-6 المقدمة.

[130] انظر: النووي، يحيى بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج = شرح النووي على مسلم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2، 1392هـ، (23/1).

[131] انظر: النووي، شرح النووي على مسلم، (23/1).

[132] النووي، شرح النووي على مسلم، (23/1).

[133] انظر: ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، تحقيق موفق عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1408هـ، ص96.

[134] انظر: مسلم، صحيحه، المقدمة ص5.

[135] لعل هذا ما كان يقصده القاضي عياض عندما قسم الطبقات إلى أربعة، إذ إن من رجال مسلم من هو ضعيف لين الحديث، ولكنهم قلة. انظر: النووي، شرح النووي على مسلم، (23/1).

[136] صدوق تغير بأخرة. انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 67.

[137] مسلم، صحيحه، رقم 813.

[138] مسلم، صحيحه، الأحاديث التي بعد حديث رقم 1829.

[139] ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 6736.

[140] مسلم، صحيحه، رقم 261.

[141] انظر: الدارقطني، سنن الدارقطني، رقم 315.

[142] مسلم، صحيحه، الحديث بعد رقم 314

[143] فيه لين، وروى له مسلم في الأصول حديث: "إني لأفعل ذلك، أنا وهذه ثم نغتسل" وله شواهد ترقى به إلى الحسن لغيره. انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 5313، والحديث رواه مسلم، صحيحه، رقم 350.

[144] لين الحديث، روى له مسلم في الأصول حديث: "إن أبر البر صلة الولد أهل ود أبيه، وله متابعات ترقى به إلى الحسن لغيره. انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 7514، والحديث رواه مسلم، صحيحه، رقم 2552.

[145] ضعيف، روى له مسلم في الأصول حديث: "يطوي الله عز وجل السماوات يوم القيامة ثم يأخذهن بيده اليمنى"، وله متابعات وشواهد ترقى به إلى الحسن لغيره. انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم 4918، والحديث رواه مسلم، صحيحه، رقم 2788.

[146] انظر: الهرري، محمد الأمين بن عبد الله الأرمي، الكوكب الوهاج والروض البهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، مراجعة لجنة من العلماء، دار المنهاج ودار طوق الحمامة، ط1، 1430هـ، (1/93-94).

[147] انظر: ابن الصلاح، صيانة صحيح مسلم، ص96-98.

[148] انظر: ابن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل، (69/2).

[149] انظر: ابن عبد الهادي، محمد بن أحمد، طبقات علماء الحديث، تحقيق أكرم البوشي وإبراهيم الزيبق، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1417هـ، (349/3).

[150] ابن القيم، الفروسية، ص246، وابن القيم، محمد بن أبي بكر، زاد المعاد في هدي خير العباد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط27، 1415هـ، (430/5)، (244/2).

[151] الزيلعي، عبد الله بن يوسف، نصب الراية لأحاديث الهداية، تحقيق محمد عوامة، مؤسسة الريان، جدة، ط1، 1418هـ، (178/4).

[152] أبو داود، سننه، رقم 13، والترمذي، سننه، رقم 9، وابن ماجه، سننه، رقم 325. وقال الترمذي: حديث حسن غريب.

[153] انظر: ابن حزم، علي بن أحمد، المحلى بالآثار، دار الفكر، بيروت، (192/1).

[154] انظر: ابن حجر، أحمد بن علي، تهذيب التهذيب، دار المعارف النظامية، الهند، ط1، 1326هـ، (94/1).

[155] انظر: ابن حزم، المحلى، (111/1).

[156] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، (518/9).

[157] الزركشي، محمد بن عبد الله، النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف، الرياض، ط1، 1419هـ، (322/1).

[158] حديث حسن، رواه أبو داود، سننه، رقم 2827، والترمذي، سننه، 1476، وابن ماجه، سننه، 3199. وانظر: ابن حزم، المحلى، (96/6).

[159] حديث حسن بمجموع طرقه وشواهده، رواه الترمذي من حديث جابر، سننه، رقم 1032، وابن ماجه، سننه، 2750، وله شاهد من حديث أبي هريرة رواه أبو داود، سننه، رقم 2920. وانظر: ابن حزم، المحلى، (344/8).

[160] البخاري، صحيحه، رقم 2699. وانظر: ابن حزم، المحلى، (10/147 – 148).

[161] انظر: بروبة، حمزة، رسالة ماجستير بعنوان: المسائل الحديثية التي خالف فيها ابن حزم جمهور المحدثين، إشراف أ.د.مصطفى حميداتو، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، ص104-115.

[162] انظر رسالة الماجستير للطالب حمزة بوروبة، والتي بعنوان: المسائل الحديثية التي خالف فيها ابن حزم جمهور المحدثين.

[163] انظر: ابن عبد الهادي، طبقات علماء الحديث، (349/3).

[164] انظر: ابن سيد الناس، محمد بن محمد اليعمري، عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير، تعليق ابراهيم رمضان، دار القلم، بيروت، ط1، 1414هـ، (20/1).

[165] ابن عدي، عبد الله الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق عادل عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ، (217/1).

[166] ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، (34/2).

[167] ابن أبي حاتم، عبد الرحمن الرازي، الجرح والتعديل، مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط1، 1271هـ، (194/7).

[168] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (538/3).

[169] ابن معين، يحيى بن معين بن عون، من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال، تحقيق د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق، ص39.

[170] ابن معين، من كلام أبي زكريا، ص39.

[171] ابن معين، من كلام أبي زكريا، ص111.

[172] ابن معين، من كلام أبي زكريا، ص116.

[173] انظر: السيوطي، تدريب الراوي، (351/1).

[174] ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله، أحكام القرآن، تعليق محمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1424هـ، (78/2).

[175] ابن عرَّاق الكناني، علي بن محمد، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف , عبد الله محمد الصديق الغماري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1399هـ، (209/2-210).

[176] ابن حجر، أحمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق محمد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت، 13379هـ، (606/10).

[177] انظر: السيوطي، تدريب الراوي، (351/1)، والقاسمي، قواعد التحديث، ص113.

فهرس المراجع

- أحمد، أحمد بن محمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق صبحي السامرائي، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1409هـ.

- أحمد، أحمد بن محمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق صبحي السامرائي، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1409هـ.

- أحمد، أحمد بن محمد بن حنبل، المسند، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، ط1، 1421هـ.

- البخاري، محمد بن إسماعيل، الأدب المفرد، تحقيق عبد الله السعد، دار أطلس الخضراء، الرياض، ط1، 1441هـ.

- البخاري، محمد بن إسماعيل، خلق أفعال العباد، تحقيق د.عبد الرحمن عميرة، دار المعارف، الرياض.

- البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ، رقم 2675.

- ابن بدران، عبد القادر، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد، تحقيق د.عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، ط3، 1427هـ.

- بروبة، حمزة، رسالة ماجستير بعنوان: المسائل الحديثية التي خالف فيها ابن حزم جمهور المحدثين، إشراف أ.د.مصطفى حميداتو، جامعة الحاج لخضر، الجزائر.

- البيهقي، أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، تحقيق محمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1423هـ.

- التركي، د. عبد الله عبد المحسن، أصول مذهب الإمام أحمد، مؤسسة الرسالة، ط3، 1410هـ، ص311-312.

- الترمذي، محمد بن عيسى، العلل الصغير، تحقيق أحمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- الترمذي، محمد بن عيسى، سنن الترمذي، تحقيق أحمد شاكر وآخرين، مكتبة مصطفى البابي، مصر، ط2، 1395هـ.

- الترمذي، محمد بن عيسى، علل الترمذي الكبير، تحقيق صبحي السامرائي وآخرين، عالم الكتب، ط1، 1409هـ.

- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، شرح عمدة الفقه، تحقيق محمد الإصلاحي وآخرين، دار عطاءات العلم، الرياض، ط3، 1440هـ.

- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، تحقيق ربيع هادي، مكتبة الفرقان، عجمان، ط1، 1422هـ.

- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، مجموع الفتاوى، تحقيق عبد الرحمن ابن قاسم، نشر مجمع الملك فهد، السعودية، 1416هـ.

- الجديع، عبد الله يوسف، تحرير علوم الحديث، مؤسسة الريان، بيروت، ط3، 1428هـ.

- الجرجاني، أحمد بن إبراهيم، المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي، تحقيق د زياد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة، ط1، 1410هـ.

- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن الرازي، الجرح والتعديل، مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط1، 1271هـ.

- ابن أبي حاتم ابن أبي، عبد الرحمن بن محمد، الجرح والتعديل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1271هـ.

- الحاكم، محمد بن عبد الله، المدخل إلى كتاب الإكليل، تحقيق د.فؤاد أحمد، دار الدعوة، الاسكندرية.

- الحاكم، محمد بن عبد الله، المستدرك على الصحيحين، تحقيق مصطفى عبد القادر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1411هـ.

- الحاكم، محمد بن عبد الله، المستدرك على الصحيحين، تحقيق مصطفى عبد القادر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1411هـ.

- ابن حجر، أحمد بن علي، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق ربيع هادي، دار الإمام أحمد، 1430هـ.

- ابن حجر، أحمد بن علي، تقريب التهذيب، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد، سورية، ط1، 1406هـ.

- ابن حجر، أحمد بن علي، تهذيب التهذيب، دار المعارف النظامية، الهند، ط1، 1326هـ.

- ابن حجر، أحمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق محمد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت، 13379هـ.

- ابن حجر، أحمد بن علي، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق عبد الله الرحيلي.

- ابن حزم، علي بن أحمد، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق أحمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

- ابن حزم، علي بن أحمد، الفصل في الملل والأهواء والنحل، مكتبة الخانجي، القاهرة.

- ابن حزم، علي بن أحمد، المحلى بالآثار، دار الفكر، بيروت.

- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، الكفاية في علم الرواية، تحقيق أبي عبدالله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، دار االمكتبة العلمية، المدينة المنورة.

- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، الكفاية في علم الرواية، تحقيق أبي عبدالله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، دار االمكتبة العلمية، المدينة المنورة.

- الخطيب، محمد عجاج، أصول الحديث، دار الفكر، بيروت، 1424هـ.

- الدارقطني، علي بن عمر، سنن الدارقطني، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1424هـ.

- أبو داود، سليمان بن الأشعث، المراسيل، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1408هـ.

- أبو داود، سليمان بن الأشعث، رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه، تحقيق محمد الصباغ، دار العربية، بيروت.

- أبو داود أبو، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، تحقيق محمد عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.

- ابن دقيق العيد، محمد بن علي، شرح الأربعين النووية، مؤسسة الريان، ط6، 1424هـ، ص20، والسخاوي، القول البديع.

- ابن دقيق العيد ابن، محمد بن علي، شرح الأربعين النووية، مؤسسة الريان، ط6، 1424هـ، ص20، والسخاوي، القول البديع.

- الذهبي، محمد بن أحمد، الموقظة في علم مصطلح الحديث، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، بيروت، ط8، 1425هـ.

- الذهبي، محمد بن أحمد، مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه، تحقيق محمد الكوثري وأبي الوفاء الأفغاني، لجنة إحياء المعارف النعمانية، حيدر آباد الدكن بالهند، ط3، 1408هـ.

- الذهبي، محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال، تحقيق علي البجاوي، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1382هـ.

- ابن رجب، عبد الرحمن بن شهاب، شرح علل الترمذي، تحقيق د.همام سعيد، مكتبة الرشد، الرياض، ط4، 1426هـ.

- الزركشي، محمد بن عبد الله، النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف، الرياض، ط1، 1419هـ.

- الزيلعي، عبد الله بن يوسف، نصب الراية لأحاديث الهداية، تحقيق محمد عوامة، مؤسسة الريان، جدة، ط1، 1418هـ.

- السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع، دار الريان للتراث.

- السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، تحقيق عبد الكريم الخضير وآخرين، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ط2، 1432هـ.

- السرخسي، محمد بن أحمد، المبسوط، دار المعرفة، بيروت، 1414هـ.

- ابن سيد الناس، محمد بن محمد اليعمري، عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير، تعليق ابراهيم رمضان، دار القلم، بيروت، ط1، 1414هـ.

- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق نظر الفريابي، دار طيبة.

- الشافعي، محمد بن إدريس، الرسالة، تحقيق أحمد شاكر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط3، 1426هـ.

- ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، تحقيق موفق عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1408هـ.

- ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث، تحقيق نور الدين عتر، دار الفكر، سورية، 1406هـ.

- الطبراني، المعجم الأوسط، رقم 6570، والبيهقي، أحمد بن الحسين، تحقيق عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، ط1، 1408هـ.

- الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الأوسط، تحقيق طارق عوض الله وعبد المحسن الحسيني، دار الحرمين، القاهرة.

- الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة، شرح مشكل الآثار، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط1، 1415هـ.

- ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق مصطفى العلوي ومحمد البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 1387هـ.

- عبد الرزاق، ابن همام الصنعاني اليماني، المصنف، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي، الهند، والمكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 1403هـ.

- آل الشيخ، صالح، شرح أصول الإيمان، تحقيق عادل رفاعي، دار الحجاز، القاهرة، 1433هـ.

- عتر، نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر، سورية، ط3 الإعادة 26، 1427هـ.

- ابن عدي، عبد الله الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق عادل عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ.

- ابن عرَّاق الكناني، علي بن محمد، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف, عبد الله محمد الصديق الغماري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1399هـ.

- العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح، دراسة د.أسامة خياط، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط1، 1425هـ.

- ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله، أحكام القرآن، تعليق محمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1424هـ.

- عوض الله، طارق، الإرشادات، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط2، 1417هـ.

- العوني، الشريف حاتم بن عارف، شرح موقظة الذهبي، عناية عدنان الفهمي وبدر الفهمي، دار ابن الجوزي، الرياض، ط2، 1428هـ.

- القاسمي، محمد جمال الدين، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت.

- القرضاوي، يوسف، فتوى بعنوان: الإكثار من الأحاديث الضعيفة بدعوى فضائل الأعمال، موقع سماحة الشيخ يوسف القرضاوي، https://www.al-qaradawi.net/node/4052

- ابن القيم، محمد بن أبي بكر، إعلام الموقعين عن رب العالمين، اعتنى به الشيخ مشهور حسن وآخرون، دار ابن الجوزي، السعودية، ط1، 1423هـ.

- ابن القيم، محمد بن أبي بكر، الفروسية، تحقيق مشهور سلمان، دار الأندلس، السعودية، ط1، 1414هـ.

- ابن القيم، محمد بن أبي بكر، زاد المعاد في هدي خير العباد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط27، 1415هـ.

- ابن ماجه، محمد بن يزيد، سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية.

- مالك، ابن أنس الأصبحي، الموطأ، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان، الإمارات، ط1، 1425هـ.

- المرداوي، علي بن سليمان، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، تحقيق د.عبدالله التركي، دار هجر، مصر، ط1، 1415هـ.

- مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري، صحيح مسلم، دار السلام، الرياض، ط2، 2021هـ.

- ابن معين، يحيى بن معين بن عون، من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال، تحقيق د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق.

- ابن المنذر، محمد بن إبراهيم، الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، تحقيق صغير أحمد حنيف، دار طيبة، السعودية، ط1، 1405هـ.

- ابن النجار، محمد بن أحمد الفتوحي، شرح الكوكب المنير، تحقيق محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1428هـ.

- النسائي، أحمد بن شعيب، السنن الكبرى، تحقيق حسن عبد المنعم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1421هـ.

- النسائي، أحمد بن شعيب، سنن النسائي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط2، 1406هـ.

- النووي، يحيى بن شرف، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، تحقيق محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، 1405هـ.

- النووي، يحيى بن شرف، المجموع شرح المهذب مع تكملة السبكي والمطيعي، دار الفكر.

- النووي، يحيى بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج = شرح النووي على مسلم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2، 1392هـ.

- النووي، يحيى بن شرف، متن الأربعين النووية، ضبطه محمد حجازي، دار الغوثاني، دمشق، ط1، 1431هـ.

- النووي، يحيى بن شرف، متن الأربعين النووية، ضبطه محمد حجازي، دار الغوثاني، دمشق، ط1، 1431هـ.

- ابن عبد الهادي، محمد بن أحمد، طبقات علماء الحديث، تحقيق أكرم البوشي وإبراهيم الزيبق، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1417هـ.

- الهرري، محمد الأمين بن عبد الله الأرمي، الكوكب الوهاج والروض البهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، مراجعة لجنة من العلماء، دار المنهاج ودار طوق الحمامة، ط1، 1430هـ.

- ابن أبي يعلى، محمد بن محمد، طبقات الحنابلة، تحقيق محمد الفقي، دار المعرفة، بيروت.